بالقياس على الشواهد لكن بواسطة القاعدة المشتبهة بالشواهد وح فالتعرف بواسطة القاعدة
وكيفية التعرف مشهورة وقوله وبالتتبع بين الخ اي بثبوت الشاهد في نفسه وثبوت غير
الشاهد بواسطة القاعدة نطرد القاعدة في الشاهد وغيره لانه يعكر على ذلك قوله وبالتتبع بين
نطرد القاعدة ومن المعلوم انه لا يعرف منها الا بعد اطرادها وانما الجواب عن ذلك ان يقال
هو لم ينف بكلامه هذا تعرف الجزئيات منها انما نفى تعرف الشاهد منها فلا ينافي ان بقية
الجزئيات تتعرف منها بعد اطرادها لغير المجتهدين فلا ينافي ذلك كونه عرف للمجتهدين بالقياس
وهذا واضح ويحصل بهذا تخصيص الجزئيات في قولهم يتعرف منها احكام جزئياتها
كانه تعريض بشرح العصام لا يخفى ان ما قبله يصلح ايض للتعريض ثم ان كان المعنى فانه لم يزل
الخفا الذي في المتن فقط وتكون اضافة صعوبة لما بعدها على ظاهرها لا من اضافة
الصفة الى الموصوف وان كان المعنى فانه اتى في شرحه للمتن بالعبارات المعقدة والاشكالات
المطلقة كانت الاضافة فيما ذكر من اضافة الصفة الى الموصوف وكان بعيدا من النشر فانه
اتى بذلك ايض في شرحه للمتن كالعصام الا انه رفعه الا انه يتجوز بالرفع عن عدم الاتيان من
اول الامر او يجعل اللام في الصعوبة بمعنى عن ورافعا بمعنى مرتفعا او رافعا نفسه ،،،
والمعنى مرتفعا او رافعا نفسه عن العبارات الصعبة لا يوصف بخبرية اي كما
لا يوصفه بانشائية ولا يلزم من تأويله يكفي الخ يعني انه لا بد من تأويله بالجملة
حتى يصح عطف الجملة عليه قال عبد الحكيم وقد نص الرضي والتسهيل على ذلك
حيث قال لا يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يتحد ابالتأويله وقال الصبان
يجب تأويل المفرد بالفعل في مثل ذلك خلافا للسيد ولهذا قال ابن مالك ،،،،
واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا وقوله يجب تأويل
المفرد الخ لا يخال فيه نظر اذ ما نحن فيه الذي كلام السيد فيه ليس من قبيل قول ابن
مالك المذكور اذ كلامنا في عطف الجملة على المفرد لتأويله بالجملة لا في عطف الفعل على
الاسم لتأويله بالفعل لانا نقول المراد بالفعل الجملة الفعلية خلافا للسيد اي
حيث قال ولا حاجة الى اعتبار تضمينه معنى يحسبني ويكفيني فانه جمل التي لها

محل

ع

محل من الاعراب واقعة في موقع المفردات ويجوز عطفها على المفردات وعكسه ويحسن
ان روعي في التفنن نكتة كما في قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح
عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن المقربين ويكلم الناس في المهد
وكهلا ومن الصالحين فان وجيها ومن المقربين ويكلم احوال من كلمة كما صرح
به الكشاف وقد عطف بعضها على بعض وعدل في الكلام الى صيغة الفعل تنبيها
على تجدده وههنا عدل الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه ورده عبد
الحكيم بما سبق وناقشه معاوية بان الكلام في اصطلاح البيانيين فلا يرد باصطلاح
النحاة والحق ان ما نقله عبد الحكيم ليس فيه انه لا بد من تأويل المفرد اذ يكفي كون
الجملة في تأويله فتنبه ثم انه قد يمنع قول المحشي لا يلزم من تأويله يكفي انه مثله
فالكذب في خبريته الخ رده عبد الحكيم حيث قال في حواشي العقائد ولا يخفى عليك
انه بعد تقدير المبتدأ لو لم يؤول نعم الوكيل بمقول في حقه ذلك تكون الجملة ايضا
انشائية اذ الجملة الاسمية التي خبرها انشائية انشائية كما ان الجملة التي خبرها
فعل فعلية بحسب المعنى فلذلك تفيد التجدد ان كان خبرها مضارعا ،،
كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد وزيد نعم الرجل في ان مدلول كل منهما نسبة
غير محتملة للصدق والكذب اه لكن يقال ان قوله اذ الجملة الاسمية الخ محل نظر اذ ،،
ضابط الانشائية ما يتحقق مدلولها باللفظ بها وضعا ولو تأويليا وضابط
الخبرية ما لا يتوقف تحقق مدلولها على التلفظ بها ومدلول نعم الرجل من قولنا
نعم الرجل زيد نسبة المدح العام الحاصل بالتلفظ بنعم الى الرجل الذي هو زيد
وتلك النسبة تتحقق بالتلفظ بنعم الرجل وضعا كنسبة تعلق الضرب بالمخاطب
على وجه الطلب في قولك اضرب فهو انشاء واما زيد نعم الرجل او نعم الرجل
زيد على ان زيد مبتدا مؤخر والجملة قبله خبر عنه فمدلوله نسبة كون الرجل
ممدوحا بالمدح العام الى زيد وليس تحقق هذه النسبة متوقفا على التلفظ
بنحو زيد نعم الرجل بل هو لحكايتها وانما خفي هذا لكونها من لوازم نسبته خصوص

Copyright © King Saud University